IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/OR.5
Issued: September 2007

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون (٢٠٠٥)

جلسة عامة

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الأربعاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: *السيد بازوبيري (بوليفيا)*
ثم: *السيد وو هايلونغ (الصين)*

المحتويات

بنـــد جـــدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة و التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ *(تابع)*	١_١٢٥
	كلمات مندوبي:	
	سلوفينيا	١_١٦
	لاتفيـا	١٧_٢٦
	كرواتيـا	٢٧_٣١
	الهند	٣٢_٣٨
	مصر	٣٩_٤٧
	باكستان	٤٨_٥٧
	الأرجنتين	٥٨_٧٠
	شيلي	٧١_٨٣

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(49)/INF/10/Rev.1.

١ الوثيقة GC(49)/20.

"هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، علـى أن ترسـل التصويبـات الـى Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100 A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108; e-mail أو secpmo@iaea.org; أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

المحتويات (تابع)

بنـــد جـــدول الأعمال[1]		الفقـــرات
	فنلندا	٨٤_٩٧
	بوركينا فاصـو	٩٨_١٠٦
	إسرائيـل	١٠٧_١١٣
	سلوفاكيا	١١٤_١١٧
	اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	١١٨_١٢٥

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

أفرا	الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين
أركال	الاتفاق التعاوني لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي
اتفاقية تقديم المساعدة	اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
اتفاقية الحماية المادية	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
معاهدة الحظر الشامل	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
منظمة معاهدة الحظر الشامل	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل	اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
اتفاقية التبليغ المبكر	اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي
إرنيت	شبكة التصدي لحالات الطوارئ
اليوراتوم	الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية
إنبرو	المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية
معاهدة عدم الانتشار	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار	المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الاتفاق الرباعي	الاتفاق بين جمهورية الأرجنتين، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والوكالة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات
تقييم البنية الأساسية	تقييم البنية الأساسية للأمان الإشعاعي ولأمن المصادر المشعة
الفريق الاستشاري الدائم	الفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين
معاهدة تلاتيلولكو	معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (تابع)
(الوثيقة GC(49)/5)

١- قال السيد سريتار (سلوفينيا) إن وجود أسلحة الدمار الشامل يمثل واحدا من أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تؤدي جميع الدول دورا نشطا في مكافحة زيادة انتشارها. ولا يمكن النظر إلى عدم الانتشار ونزع السلاح منفصلين، وينبغي حشد جميع الجهود لبلوغ الهدف الرئيسي، وهو تقليص التهديد النووي.

٢- وعلى الرغم من التوقعات العالية، لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ من الخروج بوثيقة توافقية. وقال إنه يؤيد الرأي القائل بأن الدورة القادمة للجنة التحضيرية، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٧، ينبغي أن تعقد في فيينا. فسيتوافق ذلك مع الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الوكالة وسيعزز دور الوكالة في جهود عدم الانتشار العالمية المجسدة في معاهدة عدم الانتشار.

٣- ولا ينبغي أن تكون اتفاقات الضمانات الشاملة هي الوسيلة الوحيدة لمراقبة المواد النووية. وينبغي إجراء تحليل دقيق للتأكد مما إذا كان نظام الضمانات يلبي الاحتياجات الراهنة، وعلى الخصوص كيف يمكن تحسينه. وبتزايد عدد البلدان التي تطالب بالوصول إلى دورة الوقود الكاملة، بما فيها الإثراء، تصبح مهمة حماية المواد النووية متزايدة التعقد. والبرتوكول الإضافي أداة حاسمة الأهمية لتعزيز عدم الانتشار، وينبغي أن يصير المعيار العالمي للتحقق لجميع البلدان التي ترغب في البرهان العملي على امتثالها لمعاهدة عدم الانتشار وعلى شفافية برامجها النووية، ولتأكيد الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٤- وقد برهنت الأحداث الأخيرة على أن الإرهاب النووي ينبغي أن يعتبر تهديدا عالميا. وقد وقعت سلوفينيا بالفعل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي تناشد جميع الدول الأخرى أن تحذو حذوها. وينبغي أن تؤدي خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، التي أعدتها الوكالة والتي تؤيدها سلوفينيا، دورا هاما في الحد من احتمال نجاح أي عمل من أعمال الإرهاب النووي. وعلى الرغم من أن الخطة تستحق أعلى أولوية فإن تنفيذها يعتمد على التبرعات. وتشجع سلوفينيا جميع الدول الأعضاء على النظر في التبرع لصندوق الأمن النووي.

٥- وفي ميدان عدم الانتشار، توجد منظمات إقليمية يكمّل دورها دور الوكالة. وفي ذلك الصدد، لفت الانتباه إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ترأسها حاليا سلوفينيا والتي تروج بين أعضائها لمدونة قواعد السلوك التي أصدرتها الوكالة بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها وللإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها التي وضعتها الوكالة.

٦- وقد أيدت سلوفينيا الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في التعديلات المقترحة لاتفاقية الحماية المادية، وشاركت في الأعمال التحضيرية مشاركة نشطة على مستوى الخبراء. كما استُهلت بالفعل الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة للتصديق على تعديلات الاتفاقية.

٧- ومازالت سلوفينيا مهتمة ببرنامج التعاون التقني، وقد أعربت خمس من مؤسساتها عن اعتزامها أن تشارك في دورته القادمة. وتم مؤخرا تحديث الإطار البرنامجي القطري لكي يوفر مبادئ توجيهية تُتخذ أداة لتحديد مشاريع تعاون تقني مناسبة. ووفر ذلك الإطار منظورا مختلفا وجديدا بشأن مشاركة سلوفينيا في

البرنامج، وجميع الجهات التي يحتمل أن تشارك مدركة للتحول من البرنامج المدفوع بالتكنولوجيا إلى البرنامج المدفوع بالطلب.

٨- وينبغي أن تكون أموال صندوق التعاون التقني كافية ويمكن التنبؤ بها، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج التعاون التقني. وقد تعهدت سلوفينيا، من جانبها، بسداد حصتها الكاملة من الصندوق لعام ٢٠٠٦، وتشعر بالقلق بشأن الدول الأعضاء التي لم تسدد حصصها كاملة أو لم تسددها على الإطلاق. وينبغي أن تدرك جميع الدول الأعضاء مسؤوليتها عن تمويل وتعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة. ويمكن أن تُفهم تكاليف المشاركة الوطنية التي استحدثت في عام ٢٠٠٥، وسدادها مقدما، على أنهما التزام من جانب البلدان المتلقية ومسؤولية مشتركة بينها، ولكن لا يجدر أن يكونا أداة لضمان الاستقرار المالي لصندوق التعاون التقني.

٩- ويشكل الانخفاض بنسبة ٤% في معدل التنفيذ من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤ شاغلا؛ وينبغي عكس هذا الاتجاه في أقرب وقت ممكن، لأنه يمكن أن يهدد بالخطر برنامج التعاون التقني في مجمله.

١٠- وتعلق سلوفينيا أهمية كبيرة على التأهب للطوارئ النووية والإشعاعية على الصعيد الدولي. وترحب ببرنامج الوكالة الجديد المتعلق بالتأهّب للحادثات والطوارئ والتصدّي لها، الذي يتوقع أن يسهم إسهاما كبيرا في النظام الموحد للتصدي للحادثات والطوارئ التي تنطوي على مرافق نووية أو على مواد نووية أو مشعة.

١١- وكانت سلوفينيا نشطة من خلال خبرائها في وضع تصور لخطة العمل الدولية من أجل تقوية نظام التأهب والتصدي الدولي للطوارئ النووية والإشعاعية، وقامت بدور هيئة تنسيقية في الفترة بين اجتماعي السلطات الوطنية المختصة باتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة. ومن المهم أن تقرر الدول الأعضاء الانضمام إلى شبكة 'إرنيت' وأن تتم دراسة الآليات الراهنة الخاصة بالإبلاغ بالمعلومات عن الحادثات والطوارئ وتبادلها دراسة دقيقة والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل.

١٢- وتتوقع سلوفينيا أن تستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بعثة متابعة من فرقة استعراض أمان التشغيل. وقد وفرت بعثات الفرقة الثلاث التي أوفدت إلى سلوفينيا خلال فترة السنوات العشرين منذ بدء تشغيل محطة كرسكو للقوى النووية إدراكا لتطور ممارسات العمل وحالة المعدات في تلك المحطة، وليس ذلك فحسب، بل أوضحت أيضا تطور عملية فرقة استعراض أمان التشغيل. وتأمل سلوفينيا مخلصة أن تكون تقارير الفرقة الثلاثة جميعها، التي أتيح الاطلاع عليها للجمهور، قد حققت فائدة أيضا لمن لديهم الاستعداد، في الصناعة النووية، للتعلم من خبرات الآخرين.

١٣- وكان الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي إيجابيا للغاية لسلوفينيا؛ ووصلت عملية الاستعراض إلى النضج، وتم قبل الاجتماع البت في إجراءات الإبلاغ الخاصة بالتقرير الوطني وبالمقررين. وسيتحقق المزيد من الشفافية للاجتماع الاستعراضي القادم إذا توصل الفريق العامل المفتوح العضوية إلى توافق آراء على إلغاء القيود المفروضة على المشاركة في دورات الأفرقة القطرية وإتاحة وثائق العمل على نطاق أوسع للأطراف المتعاقدة أثناء الاجتماع. وثمة خطر بأن تتناول عملية الاستعراض الخاصة باتفاقية الأمان النووي مسائل سبق أن نوقشت، ولذلك ينبغي أن تظل العملية مفتوحة أمام الآراء والمواضيع الجديدة، حفاظا على زخمها. ومن الملاحظات المثيرة للاهتمام بصفة خاصة استمرار التحرير الاقتصادي لأسواق الطاقة، الذي يُحدث تغيرات كبيرة في الملكية وترتيبات التشغيل؛ والتحديات التي ستواجَه بسبب تقاعد الموظفين ذوي الخبرة وتقادم المعدات. والحفاظ على المعارف عامل رئيسي في التشغيل المأمون

والموثوق به للمنشآت النووية في المستقبل، سيما وأن ما يقرب من ٦٥% من محطات القوى النووية العاملة في العالم تجاوز عمرها عشرين عاما.

١٤- وقد أعدت سلوفينيا تقريرها الوطني الثاني بموجب الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وما زالت المبادرة السلوفينية بشأن مستودع إقليمي للنفايات القوية الإشعاع، التي عرضت ونوقشت خلال الاجتماع الاستعراضي الأول، مطروحة باعتبارها أجدى الخيارات اقتصاديا للبلدان ذات البرامج النووية الصغيرة. والمستودع الإقليمي مشروع يتطلب جهدا كبيرا من الناحية التقنية وقبولا واسع النطاق من الجمهور وعلى الصعيد السياسي، كما يثير أسئلة بشأن الحماية المادية والأمن النووي وعدم انتشار المواد النووية. وتأمل سلوفينيا أن تحافظ البلدان المهتمة على استمرار المبادرة وأن تشرع في وضع خطة عمل تتناول جميع مزايا المشروع ومثالبه من أجل إعداد دراسة جدوى.

١٥- وبشأن اختيار موقع في سلوفينيا للتخلص من النفايات المنخفضة الإشعاع والمتوسطة الإشعاع، قال إنه بعد اعتماد الخطة التفصيلية ذات الأهمية الوطنية بشأن التحضيرات للمستودع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ دعت وكالة التصرف في النفايات المشعة المجتمعات المحلية إلى عرض أراضيها، أولا من أجل استكشاف المنطقة ولاحقا من أجل إنشاء المستودع. وقد وردت عروض من المجتمعات المحلية المهتمة ويجري تقييمها. ومما له أهمية قصوى اعتماد المرسوم المتعلق بالتدابير اللازمة لتحديد مبالغ التعويضات عن محدودية استخدام الأراضي بسبب وجود مرفق نووي.

١٦- وفي الختام، قال إن القرار المتعلق بالبرنامج الوطني للطاقة، الذي يبين السياسة الخاصة بالإنتاج الطويل الأجل للطاقة الكهربائية في محطة كرسكو للقوى النووية، اعتبر الطاقة النووية خيارا مجديا في سياق الأثر البيئي وتنويع موارد الطاقة وموثوقية الإمدادات والاستخدام الاقتصادي للطاقة. وأيد القرار أيضا استمرار تنفيذ التدابير المتعلقة بكفالة الأمان النووي والمراقبة المستقلة للعمليات وتوفير معلومات وافية للجمهور.

١٧- وقال السيد فيونيس (لاتفيا) إن تطورين على أقصى قدر من الأهمية حدثا في السنة الماضية في ميدان الأمن، هما اعتماد تعديلات اتفاقية الحماية المادية واعتماد الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد شاركت لاتفيا، بصفتها طرفا في اتفاقية الحماية المادية، في المؤتمر المعني بدراسة واعتماد تعديلات يُقترح إدخالها على تلك الاتفاقية، ووقعت بالفعل على اتفاقية الإرهاب النووي الجديدة.

١٨- ودارت مناقشة واسعة النطاق خلال الأشهر الماضية حول إمكانات أن تتكيف المنظمات الدولية مع الوضع الجديد في الشؤون الدولية وأن تتصدى بنجاح للتحديات الأمنية الجديدة. وقد بحث الموضوع أثناء الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكما أشارت رئيسة لاتفيا في خطابها، يلزم إحراز تقدم سريع صوب إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومن المهم للغاية أن يكون جميع أعضاء الجمعية العامة مدركين لضرورة الإصلاحات من أجل زيادة قدرة الأمم المتحدة على التصدي بنجاح للتحديات الأمنية الجديدة. ومن المؤسف أن القرار النهائي لم يتضمن جميع التوصيات التي صيغت في البداية. غير أن الاستعداد لتحسين الأداء هو دلالة على إجراء إصلاحات في المستقبل. والوكالة، بتحسين قدرتها على مجابهة التحديات الجديدة، مواكبة لمسيرة الأحداث في إطار عملية الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة.

١٩- ومن المهم أيضا أن تواصل الوكالة الحفاظ على مصداقيتها وأن تظل محايدة بشأن المسائل ذات الحساسية السياسية. وفي ذلك السياق، أثنى على المدير العام لجهوده الرامية إلى الاستجابة بطريقة متوازنة وموزونة للمطالب التي توضع أمامه.

٢٠- ورحب بنجاح تنفيذ برنامج التعاون التقني للسنة الماضية. وقال إن تزايد عدد المشاريع والازدياد في أموال صندوق التعاون التقني يبرهن على أن الوكالة تسلك المسار الصحيح بهدف ضمان توافر الموارد البشرية والمالية اللازمة لمساعدة البلدان على الاستفادة من الطاقة النووية. وهو يشعر بالفخر لأن لاتفيا تتحرك صوب زيادة مساهماتها الخارجة عن الميزانية وبعيدا عن أن تكون مجرد بلد متلقٍ. وكما تنبأ سابقا، يمكن أن تتجاوز مساهماتها تدريجيا الدعم المباشر الذي تتلقاه من الوكالة. وتلاحظ لاتفيا بعين الارتياح أن متأخرات البلدان انخفضت خلال السنة الماضية، وهي تحث جميع البلدان على سداد مساهماتها كاملة وفي وقتها من أجل نجاح تنفيذ برنامج التعاون التقني. وقد استخدمت لاتفيا بالفعل الإجراءات المبسطة الجديدة لمشاريع التعاون التقني عند تقديم المشاريع الوطنية الجديدة، ووجدت تلك الإجراءات نهجا عقلانيا وشاملا.

٢١- وإدارة المعارف مسألة هامة، وقد خططت حكومته لتنفيذ عدة أنشطة لضمان نقل المعارف بين الأجيال على الصعيد الدولي.

٢٢- ويتصل أكبر مشروع تعاوني وطني للاتفيا اتصالا وثيقا بالرعاية الصحية البشرية وبتطبيقات التقنيات النووية في التشخيص والعلاج. وسيخدم المركز السيكلوتروني المتعدد الأغراض أغراضا طبية وسيتيح إمكانات للمشاركة في مشاريع للبحث العلمي، فيكفل للعلماء تحديات وفرصا جديدة للمشاركة في الأنشطة الدولية. وقد بدأ بالفعل التنفيذ، الذي هو مهمة تشكل تحديا للاتفيا بسبب حجم المشروع. ويتطلب إنشاء مرفق سيكلوتروني وطني موارد بشرية ومالية كبيرة، ولذلك أدرجت حكومته المشروع في قائمة الأولويات للأنشطة التي ستنفذ. ودون دراية الوكالة وخبرتها المتبادلة، التي تقدرها لاتفيا، لا يرجح أن تبلغ لاتفيا الهدف الذي وضعته.

٢٣- وتعتبر لاتفيا وجود نظام عالمي لعدم الانتشار النووي، مدعوماً بنظام ضمانات قوي، أمرا جوهريا للأمن الجماعي. وتستند أهمية معاهدة عدم الانتشار إلى ثلاث دعائم: عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولذلك فمن المؤسف أن دولا عديدة أطرافا في معاهدة عدم الانتشار لم تفِ بعد بالتزامها الأساسي المتمثل في التصديق على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. وتحث لاتفيا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار وعلى التوقيع على بروتوكول إضافي والتصديق عليه، لأن هذين الصكين يشكلان المعيار العصري للتحقق.

٢٤- ويلزم تحسين الوضع فيما يتعلق بالصكوك الدولية الأخرى الهادفة إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطويرها. ولا يشارك سوى بضع عشرات من الدول في نُظم مراقبة استيراد المفردات النووية ذات الاستخدام المزدوج و تصديرها و عبورها.

٢٥- وتنفذ لاتفيا القرار الذي اتخذ قبل عدة سنوات بشأن إخراج مفاعلها البحثي الوحيد الموجود في سالاسبيلز من الخدمة. وقال إنه يرحب بالمساعدة التي قدمتها الوكالة وجميع الأطراف المشاركة في سحب الوقود الطازج من مباني المفاعل ونقل ذلك الوقود إلى بلد منشئه، وهو ما تم في أيار/مايو. ويتطلع بلده إلى إعادة الوقود المستهلك.

٢٦- وتواجه لاتفيا مهمة صعبة هي توسيع مرفق التخلص من النفايات المشعة الموجود في بالدون. وقد تلقت نتيجة إيجابية من محللي الأثر البيئي، ورغم ذلك تواجه مقاومة من البلدية ومن المجتمع المحلي. والتعاون والحوار بين الحكومة المركزية والبلديات جوهري للتوصل إلى تفاهم مشترك. وتعتبر حكومته التصرف في النفايات المشعة بالغ الأهمية، وستبذل قصارى جهدها لإنهاء المسألة.

٢٧- وقال السيد براه (كرواتيا) إن بلده يعلق أهمية قصوى على أمن المصادر النووية والمشعة وجهود عدم الانتشار، وقد وقع بالفعل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وشعر بلده بسرور بالغ لقبول تعديلات اتفاقية الحماية المادية، التي ينبغي أن تصدق عليها جميع البلدان أو تقبلها أو توافق عليها. غير أن كرواتيا تأسف لأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ لم ينجح في التوصل إلى استنتاجات مشتركة تتيح اعتماد وثيقة توافقية.

٢٨- ويقع على عاتق جميع البلدان التزام بتقديم الدعم اللازم إلى الوكالة في تنفيذ نظام الضمانات واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وقد كانت كرواتيا من أوائل البلدان التي دخل فيها بروتوكول إضافي حيز النفاذ وتم تنفيذه، وهي تناشد الدول الأعضاء التي لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية أو تصدق عليها أن تفعل ذلك. وإذ تقبل أوكرانيا رأي المدير العام بأن بروتوكولات الكميات الصغيرة، بصيغتها الراهنة، تمثل ضعفا في نظام الضمانات، ترحب بقرار المجلس إدخال تغييرات على هذه البروتوكولات، مع الحفاظ على بقائها جزءا من النظام.

٢٩- وقد أنجزت كرواتيا بالفعل الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لقبول تعديل المادة السادسة من نظام الوكالة الأساسي، وهي تدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى تعجيل إجراءاتها الداخلية لكي يتسنى دخوله حيز النفاذ في وقت مبكر. وأنشأ بلده أيضا هيئته الرقابية المستقلة للأمان النووي، وأصبح مؤخرا عضوا في مجموعة الموردين النوويين.

٣٠- وتعلق كرواتيا نفس القدر من الأهمية على جميع أنشطة الوكالة الأخرى غير الرقابية. وتعاونها الوثيق والناجح مع الوكالة يتجلى على الخصوص في إطار برنامج التعاون التقني، الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في تيسير نقل المعارف والممارسات النووية وتنفيذها. وقد أعدت خمسة مقترحات مشاريع لدورة المشاريع للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، على أساس الأولويات المحددة في الإطار البرنامجي القطري. وتمنح كرواتيا تأييدها الكامل لأنشطة الوكالة الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي عن طريق المشاريع الإقليمية. وهي ترحب بالعدد الكبير والمتزايد من الخبراء الأجانب الذين يحصلون على منح دراسية من الوكالة في مؤسسات البحوث الكرواتية، وتدعو الوكالة إلى الاستفادة من قدرات كرواتيا بقدر أكبر.

٣١- وعلى الرغم من أن كرواتيا ليست بلدا متلقيا صافيا فإنها تفي بالتزاماتها المالية بصفة مستمرة، وقد سددت حصتها الكاملة في صندوق التعاون التقني ووفت مقدما بالتزاماتها في إطار تكاليف المشاركة الوطنية. وستواصل تقاسم التكاليف من أجل تأكيد التزامها التام بالتعاون المستمر وتيسير تنفيذ مشاريع التعاون التقني المعتمدة.

٣٢- وقال السيد كاكودكار (الهند) إن الطاقة النووية خيار هام وحتمي لبلده، الذي ينفذ برنامجا محليا قائما على الاعتماد على النفس باستخدام موارده الذاتية الكبيرة من الثوريوم. وفي حين أن الطاقة الممكنة المتاحة من تلك الموارد هائلة فإن الهند مازالت ملتزمة بالبرنامج ذي المراحل الثلاث المشتمل على مفاعلات الماء الثقيل المضغوط في المرحلة الأولى والمفاعلات السريعة التوليد في المرحلة الثانية ومفاعلات الثوريوم في المرحلة الثالثة. ويتعين أن تؤدي الطاقة النووية دورا متزايدا في خطط توليد الكهرباء في الهند، وهناك حاجة ملحة إلى أن تعزز الهند إنتاجها للقوى النووية سريعا. وما ترغب فيه هو تحقيق الأمن النووي لكي تتمكن من اجتياز مراحل التنمية الاقتصادية سريعا وبأقل تكلفة ممكنة. ولذلك الغرض، سيكون من المفيد جدا أن تتمكن الهند من

الحصول على الوقود النووي وكذلك المفاعلات النووية من السوق الدولية، ولكن ذلك غير ممكن الآن بسبب النظم التقييدية المطبقة حاليا بشأن التكنولوجيا النووية.

٣٣- وقد صرح رئيس وزراء الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بأن الهند قوة نووية مسؤولة، مصممة على استغلال مواردها وقدراتها المحلية لتحقيق مصالحها الوطنية بطريقة لا تتعارض مع الأهداف الأكبر لعدم الانتشار النووي. كما قال إن الهند لن تكون مصدر انتشار التكنولوجيات الحساسة وستكفل حماية ما تملكه بالفعل منها. وستواصل الهند الالتزام بذلك النهج على الرغم من أمثلة الانتشار الصارخة المعروفة جيدا التي أثرت تأثيرا مباشرا على مصالح الهند الأمنية. ولا ينبغي زيادة محدوديات نظام عدم الانتشار الحالي بفرض قيود مفتعلة على التطبيقات النووية السلمية الحقيقية. والحرمان من التكنولوجيا وإغلاق سبل التعاون الدولي في هذا الميدان الهام يعادل الحرمان من فوائد التنمية لملايين الناس الذين يمكن أن تتحول حياتهم باستغلال الطاقة النووية والتكنولوجيات ذات الصلة.

٣٤- وقد ناشد رئيس الوزراء البلدان النووية المتقدمة الأخرى، وكل من لهم مصلحة في مستقبل الطاقة النووية، الدخول في حوار بناء لوضع تدابير أكثر فعالية توقف تيار الانتشار دون أن تقيد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تقييدا لا موجب له. وقال رئيس الوزراء إن تقييد المسؤولين يعادل عمليا مكافأة غير المسؤولين، ويجب على المجتمع الدولي أن يواجه آثار ذلك الاختيار. والهند على استعداد لتحمل نصيبها من الالتزامات الدولية شريطة تلبية مصالحها المشروعة. وقد تبنت الهند العولمة تبنيا نشطا، وليس ثمة سبب لأن يكون إنتاج الطاقة النووية استثناء من ذلك.

٣٥- وأشار إلى الكلمتين اللتين أدلى بهما ممثلا الولايات المتحدة وفرنسا، وإلى النهج الإيجابي والتعاوني لعدد من البلدان الرئيسية، فقال إن الهند تشعر الآن برياح التغيير، وتأمل أن تُرفع قريبا جميع القيود التي تواجهها. وبافتراض حصولها على نفس الفوائد والمزايا التي تحصل عليها البلدان النووية الأخرى، ستكون الهند على استعداد لاتخاذ خطوات متبادلة بهدف التعاون الكامل مع شركاء دوليين في مجال الطاقة النووية المدنية، بما في ذلك بشأن مرافق ذات طبيعة مدنية، تختارها الهند طوعا، مع مشاركة الوكالة.

٣٦- وتريد الهند أن تشهد ازديادا سريعا في قدرتها على توليد القوى النووية بما يزيد كثيرا على الكمية البالغة ٢٠ ٠٠٠ ميغاوات كهربائي المعتزم بلوغها في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠. ويمكن أن تشتمل هذه القدرات على مفاعلات ماء خفيف مستوردة تعمل بوقود مستورد، ومفاعلات ماء ثقيل مضغوط محلية تعمل بوقود محلي، ومفاعلات سريعة التوليد. وتضاف إلى القائمة تدريجيا مفاعلات تعمل بالثوريوم.

٣٧- وقد شرعت الهند في تطوير المرحلة الثانية من برنامجها، المستندة إلى المفاعلات السريعة التوليد، ببدء بناء مفاعل تجريبي سريع التوليد بقدرة ٥٠٠ ميغاوات حراري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وبدأت الوحدة الأولى المشتملة على مفاعل الماء الثقيل المضغوط البالغة قدرته ٥٤٠ ميغاوات كهربائي في تارابور عملياتها التجارية قبل نحو سبعة أشهر من الموعد المقرر، وتعمل الوحدة الأولى من محطة كاكرابار للقوى الذرية عملا مستمرا منذ أكثر من سنة. وكان من أهم المنجزات خلال عام ٢٠٠٥ إغلاق دورة وقود مفاعل الاختبارات السريع التوليد والنجاح في إعادة معالجة وقود الكاربايد الغني بالبلوتونيوم الذي يستخدمه. ويسير بناء خمسة مفاعلات ماء ثقيل مضغوط حسب المواعيد المقررة، وكذلك بناء مفاعلين مبردين ومهدأين بالماء بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات كهربائي يجري بناؤهما في كودانكولام بالتعاون مع الاتحاد الروسي. ويجري تطوير مواقع لوحدات قوى نووية جديدة ، وبدأ العمل في تحديد مواقع إضافية.

٣٨- والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي، والوكالة خصوصا، هو تسخير ما للطاقة النووية من إمكانات ضخمة لصالح السلام والرفاهية العالميين، مع الحيلولة دون استخدامها المدمِّر من جانب الدول غير المسؤولة والجهات الأخرى. وسيؤدي التصدي الناجح لذلك التحدي إلى تغيير تصور الوكالة من مجرد "حارس نووي" إلى "بقرة كامادينو نووية"، وهي البقرة الأسطورية الهندية التي ترمز إلى كائن يوفر رزقا لا ينضب من أجل رفاه البشرية.

٣٩- وأعرب السيد رمزي عز الدين رمزي (مصر) عن أمله في أن يعزز المؤتمر العام التأييد لنظام عدم الانتشار، الذي عانى من نكسات في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار و مؤتمر قمة الألفية الاستعراضي واجتماع مجلس المحافظين الأخير، الذي قوض فيه النهج التوافقي بسبب الانتقائية وازدواجية المعايير وتخلف الدول النووية عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر الاستعراضي السابق. ولا ينبغي إلقاء المسؤولية عن تقوية نظام عدم الانتشار على عاتق فئة واحدة من البلدان. فمدى مسؤولية البلد يتوقف، بوجه خاص، على موارده التقنية والعلمية والمالية. ولذلك يقع على عاتق البلدان المتقدمة، ولاسيما الدول النووية، عبء مسؤولية أكبر. وفضلا عن ذلك فعلى الوكالة مسؤولية أن تزود الدول الأعضاء بالدعم التقني والمالي اللازم لتعزيز الأمان النووي وتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية، لكي يتسنى لها أن تطمئن المجتمع الدولي على أن الأنشطة النووية لا تحوّل إلى برامج عسكرية. وعلى البلدان النامية مسؤولية أن تمتثل لالتزاماتها في إطار نظام الضمانات وأن تبيِّن احتياجاتها في ذلك الصدد.

٤٠- وتوافق مصر على إستراتيجية الوكالة المتمثلة في التركيز على مشاريع برنامج التعاون التقني التي تحقق فوائد اقتصادية ملموسة وفي التشاور مع الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة حول تفاصيل المشاريع المقترحة. ويقدر بلده كثيرا دعم الوكالة للخطط الرامية إلى استخدام مفاعل بلده البحثي الثاني لإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والزراعية والصناعية؛ وإلى تشغيل السيكلوترون الذي سيستخدم في عدة مجالات من بينها الطب النووي؛ وإلى مشاريع مكافحة الآفات وزيادة الغلات الزراعية وتنمية المناطق الجافة واستغلال المياه الجوفية وتحلية مياه البحر؛ وإلى تدريب الموارد البشرية. وترجو مصر الحصول على المزيد من التعاون في استخدام التكنولوجيا النووية للكشف عن الألغام الأرضية التي يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، والتي تعرقل التنمية الاقتصادية في مساحات كبيرة من البلد، وفي التخلص من النفايات المشعة.

٤١- وقد مارست مصر في السنة الماضية تعاونا بناء مع خبراء الوكالة ومفتشيها في إطار اتفاق الضمانات المبرم معها. واستفادت أيضا استفادة كبيرة من الندوة التي نظمتها الوكالة في القاهرة لزيادة الوعي بالاتفاقات والالتزامات الدولية في ذلك الصدد. ويعزز هذا التعاون مصداقية الوكالة وقدرتها على تقديم تطمينات إلى المجتمع الدولي بشأن البرامج النووية للدول الأعضاء.

٤٢- ويتطلب النهج السليم إزاء الضمانات، من ناحية، إجراء تقييم أولي لقدرات البلد التقنية والرقابية بهدف تعزيزها تدريجيا، ومن الناحية الأخرى تفادي الإشارات السياسية التي توحي بتطبيق معايير مزدوجة، والتي تؤثر في التعاون تأثيرا ضارا وتخل بالمصداقية. ولضمان عدم تطبيق مثل تلك المعايير المزدوجة في اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق التي أنشأها مجلس المحافظين، ينبغي أن تكون ولاية اللجنة متوازنة توازنا دقيقاً بما يتسق مع نظام الوكالة الأساسي وقرارات المجلس والمؤتمر العام. وتتجلى ازدواجية المعايير أيضا في قرار تعديل بروتوكولات الكميات الصغيرة وفي محاولات تعميم البروتوكولات الإضافية عالميا. فينبغي قبل أن يشترط على البلد تولي التزامات متزايدة التعقد في إطار نظام الضمانات أن توضع في الاعتبار قدرته على تنفيذ تدابير معينة .

٤٣- وليس من المعقول، في الشرق الأوسط، إلزام جميع الدول ليس فقط بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ اتفاقات الضمانات بل أيضا تولي التزامات طوعية إضافية ودائمة التزايد في حين تبقى إسرائيل خارج نظام عدم الانتشار والضمانات ونزع السلاح وتخوض في مجادلات عقيمة بشأن الحاجة إلى تدابير لبناء الثقة وإلى تبني اتجاه مختلف من جانب شعوب المنطقة كشرط مسبق لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٤- وفيما يتعلق بتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، تحرص مصر على مساعدة المدير العام على الوفاء بالولاية المسندة إليه في قرارات المؤتمر العام المتعاقبة، وكذلك فيما يتعلق بعقد ملتقى دولي للاستفادة من خبرة المناطق الأخرى في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق ألأوسط، شريطة أن يركز الملتقى على السبل العملية لإقامة تلك المنطقة وأن لا يكون مجرد تمرين نظري لا يبحث سوى مزايا ذلك المشروع ومبرراته. وحث المدير العام على مواصلة جهوده الرامية إلى إقناع الطرف الذي يحول دون إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بأن يبرهن على حسن نيته عن طريق الامتثال للقرارات الدولية التي تُجمع على الرأي القائل بأن إنشاء تلك المنطقة سيعزز السلام العالمي ونظام عدم الانتشار. وستواصل مصر تقديم قرار إلى المؤتمر العام في ذلك الصدد، وتأمل أن يترجم توافق الآراء بشأن فحواه إلى إجراءات عملية. وتتمثل أول خطوة صوب بناء الثقة وتحقيق سلام شامل في نبذ الأسلحة النووية، وتخليص المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع الأنشطة النووية التي تمارس في جميع بلدان المنطقة لضمانات الوكالة، لاسيما وأن عدم التحقق الدولي من أمان العديد من تلك الأنشطة ومن أمان التخلص من النفايات النووية يمكن أن يؤدي إلى كارثة بيئية.

٤٥- وفي ذلك الصدد، ناشد الدول التي لديها أنشطة نووية أن تلتزم بمبدأ أن النفايات المشعة ينبغي التصرف فيها بطريقة تكفل مراعاة الآثار الممكنة على الصحة البشرية والبيئة وراء الحدود الوطنية، وبجميع مبادئ الوكالة الأخرى المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والمبينة في منشور متطلبات الأمان بشأن التخلص الجيولوجي من النفايات المشعة.

٤٦- وقد وقعت مصر لتوها على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وستشرع فورا في الإجراءات المفضية إلى التصديق عليها.

٤٧- ويتعهد بلده بسداد جميع مساهماته المالية للوكالة، وسيعمل أيضا على إتاحة خبرته في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للبلدان الأفريقية والعربية إما في إطار برنامج أفرا أو عن طريق الهيئة العربية للطاقة الذرية.

٤٨- وقال السيد بات (باكستان) إنه في السنوات الخمسين التي مضت منذ أن أدركت باكستان الإمكانات الكبيرة لتسخير الطاقة النووية من أجل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة طورت باكستان مرافق عديدة للتطبيقات النووية في طائفة واسعة من الميادين، من بينها توليد الكهرباء والصحة والزراعة. وقد استفادت كثيرا من أنشطة الوكالة، وتتطلع إلى استمرار التعاون معها.

٤٩- وقد وصل المعدل العام لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في باكستان رقما عاليا قياسيا هو ٧٥,٨% في عام ٢٠٠٤، وبلده من أكبر المستفيدين من المساعدة التي تقدمها الوكالة. وقدمت باكستان، من جانبها، مساهمة متواضعة بتوفير الخبراء والمحاضرين والتدريب. وهي على استعداد لتوفير خبرتها ودرايتها للدول الأعضاء النامية الأخرى في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وترحب بالدور الاستشاري للفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين في تعزيز برنامج التعاون التقني. وقال إن التبرعات

لصندوق التعاون التقني ذات أهمية حيوية، وأعرب عن تقدير بلده للبلدان التي وفت بالتزاماتها بدعم أنشطة التعاون التقني. وحث جميع البلدان على سداد مساهماتها كاملة وفي وقتها، متعهدا بأن تسدد باكستان حصتها الكاملة في الرقم المستهدف لعام ٢٠٠٦.

٥٠- وقال إن الأنشطة التطويرية للوكالة لها نفس أهمية أنشطتها الرقابية والمتعلقة بعدم الانتشار، وعلى الوكالة أن تحرص على الحفاظ على توازن بين تلك المجالات من أعمالها. ويلزم تصحيح تصور الجمهور للوكالة على أنها مجرد "حارس نووي"، وأن يعاد التشديد على دورها المتزايد في ترويج الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين.

٥١- والقوى النووية خيار واعد للمساعدة على منع تزايد توليد ثاني أكسيد الكربون والاحترار العالمي الناتج منه. وأعرب عن أمله في أن تكون للبلدان الموردة الرؤية اللازمة لعدم حصر تدفق تكنولوجيا القوى النووية في بلدان مختارة فقط، لأن ثاني أكسيد الكربون الذي يتم تفاديه في أي مكان يتم تفاديه في كل مكان.

٥٢- وقال إن باكستان شرعت في إجراء تعديلات واستبدالات في محطة كراتشي للقوى النووية في إطار برنامج لتجديد الصلاحية يتلقى مساعدة من الوكالة. وتعمل الوحدة الأولى من محطة شاشما للقوى النووية بصورة جيدة، وقد حققت، خلال السنة ونصف السنة التي مضت منذ إيقاف تشغيلها في المرة السابقة بغرض التزود بالوقود، معامل لياقة تشغيلية يبلغ ٩٦,٣% و معامل قدرة يبلغ ٩٣,٣%. ويحرز تقدم جيد في بناء الوحدة الثانية من محطة شاشما للقوى النووية، وتشعر باكستان بالامتنان للحكومة الصينية لتوريدها محطات القوى كمثال عملي للتعاون بين بلدان الجنوب.

٥٣- وينمو اقتصاد باكستان بمعدل ملحوظ وصل إلى ٨,٤% في السنة الماضية. ومن أجل تلبية الطلب الدائم التزايد على الكهرباء، أطلقت الحكومة خطة لأمن الطاقة تتوخى زيادة توليد الكهرباء النووية من ٤٢٥ ميغاوات كهربائي إلى ٨٨٠٠ ميغاوات كهربائي في موعد أقصاه عام ٢٠٣٠. ولبلوغ ذلك الهدف، تحتاج باكستان إلى استيراد محطات قوى نووية، وتأمل أن تستفيد من الاتجاه المتسامح الأخير في تصدير التكنولوجيا النووية وتبادلها. ومن أجل التصدي لشواغل عدم الانتشار، ظلت باكستان تقترح إنشاء مجمعات قوى نووية، بحيث تبنى محطات القوى النووية في مناطق محددة، وتطبق فيها ضمانات الوكالة وضوابط أمنية أخرى. وترحب باكستان بجهود الوكالة الرامية إلى ترويج محطات القوى النووية المقاومة للانتشار، وتشارك في أنشطة مشروع إنبرو.

٥٤- ويتوقع أن يكون للطاقة النووية دور أكبر بكثير في باكستان. ويسير البرنامج الذي يحصل على مساعدة من الوكالة والرامي إلى إقامة محطة تحلية نووية في محطة كراتشي للقوى النووية سيرا حسنا؛ ويتوقع أن يبدأ تشغيل محطة التحلية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٧.

٥٥- وتعلق باكستان أهمية كبيرة على تحقيق مستوى عال من أمان المصادر المشعة وأمنها والحفاظ على ذلك المستوى، وقد وضعت آليات للإشراف الرقابي الفعال والمستمر. وقد كانت من أوائل المصدقين على اتفاقية الأمان النووي، وخضعت لاستعراض نظراء. وقد ترسخت الآن تماما الهيئة الرقابية النووية الباكستانية المستقلة، ووضعت خطة نشطة للتعامل مع توصيات بعثة خدمة الفرقة الدولية للاستعراض الرقابي و بعثة تقييم البنية الأساسية للأمان الإشعاعي ولأمن المصادر المشعة، التابعتين للوكالة. وتعمل الهيئة الرقابية، مع هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، على تطبيق معايير ضمانات الوكالة في الترخيص للوحدة الثانية من محطة شاشما للقوى النووية. وهو يأمل أن لا تفرض قيود على توريد معدات الأمان.

٥٦- وتساعد مراكز البحوث النووية الزراعية الباكستانية الأربعة الفلاحين على زراعة وحصاد محاصيل أكثر وأفضل. ويجري تشييد أول محطة تجارية لتشعيع الأغذية في البلد، ومن المقرر أن تصبح صالحة للتشغيل بنهاية السنة القادمة. وتواصل المراكز الثلاثة عشر للطب النووي وعلاج الأورام بالأشعة، التي تديرها هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، توفير مرافقها لأكثر من ثلث مليون مريض في السنة. ويجري العمل في إقامة ما يصل إلى خمسة مراكز أخرى للطب النووي. وقد صدقت الحكومة بالفعل على خطة لإقامة أول مرفق باكستاني للتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، وترحب باكستان بالمساعدة التي تلقتها من الوكالة في تلك المجالات.

٥٧- ويمثل التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل المادة السادسة من نظام الوكالة الأساسي إنجازا بارزاً. بيد أن الآلية التي وضعت لتوسيع التمثيل في مجلس المحافظين لم تنفذ بعد بسبب عدم توفر العدد اللازم من التصديقات. وتأمل باكستان أن يتم تصحيح هذا الوضع، بهدف تعزيز كفاءة المجلس وطبيعته التمثيلية، وتتطلع إلى فترة عضويتها التالية في مجلس المحافظين.

ثم تولّى السيد وو هايلونغ (الصين)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٨- وقالت السيدة كيلي (الأرجنتين) إنه ينبغي أن يكون للدول الحق في تطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية فيما يتعلق بجميع مراحل دورة الوقود، امتثالا للالتزامات الدولية ذات الصلة. ويمكن أن تؤدي أي محاولة لتغيير توازن الالتزامات الدقيق المبين في معاهدة عدم الانتشار، بما يشكك في حق الدول في تطوير التكنولوجيات للأغراض السلمية الحصرية، إلى تقويض نظام عدم الانتشار المقبول قبولا واسع النطاق. وأي اقتراح بشأن تعديلات لا يعتبر منصفا ويهدف إلى إقرار حقوق وواجبات عالمية يجازف بإضعاف نظام عدم الانتشار الدولي الذي تؤيده الأرجنتين تأييدا قويا. ويشمل ذلك أي مبادرة تسعى إلى الحد من سيادة الدول والملكية المستقلة لقطاع تكنولوجي رئيسي، مثل دورة الوقود النووي، والسيطرة عليه، فتجعل الفوائد التجارية الممكنة لتلك الأنشطة والتكنولوجيات مقتصرة على عدد صغير من البلدان.

٥٩- ومن المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ اختتم دون أن يسفر عن أي نتيجة جوهرية. وهناك مخاطر جدية ترتبط بالفشل في التوصل إلى اتفاق، وينبغي اتخاذ تدابير محددة لتصحيح هذا الوضع.

٦٠- ويتطلب التطوير السلمي للتكنولوجيا النووية مناخا من الثقة المتبادلة التي لا لبس فيها، والتي لا يمكن بناؤها إلا عن طريق الشفافية الكاملة في جميع الإجراءات. وعلى الوكالة التزام بأن تواصل البحث عن حلول لمشاكل عدم الانتشار وأن تضمن استطاعة كل الشعوب أن تستفيد من القوى النووية. وفي ذلك الصدد، رحبت باتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الجديدة التي تم التوقيع عليها خلال السنة الماضية.

٦١- وقالت إن الطاقة النووية ينبغي أن تؤدي دورا هاما في التنمية، وخصوصا في توليد الكهرباء، لأنها لا تنتج غازات الدفيئة. وقد اتخذ عدد من الدول قرارات بتمديد العمر التشغيلي لمحطات قوى نووية، وإعادة تشغيل محطات كانت خارج الخدمة، وبدء تشييد محطات جديدة، وبذل جهود دولية مشتركة لتطوير جيل جديد من المفاعلات ودورات الوقود يتميز بأمان تشغيلي أكبر وينتج نفايات مشعة أقل كثيرا ويكفل انتفاء احتمال انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد الأرجنتين تلك المبادرات الدولية وتشارك فيها، وقد وفرت خبراء بالمجان وقدمت مساهمات خارج الميزانية لمشروع إنبرو.

٦٢- وقد قررت حكومتها أن تكمل، في أقرب وقت ممكن، تشييد محطة أتوشا-٢ للقوى النووية، التي تأخرت لعقد من الزمان لأسباب مالية. وأعيد التفاوض على العقد الأصلي، وطلب من مصنع أرويتو لإنتاج الماء الثقيل أن يوفر المخزون البدئي، وأنشئ صندوق استئماني لكفالة التمويل للمشروع. وعلاوة على ذلك، تقرر تمديد عمر محطة إمبالسي للقوى النووية واتخاذ خطوات لتعزيز قدرات مهندسي مفاعلات القوى، بهدف مشاركتهم النشطة في تصميم محطات القوى الجديدة.

٦٣- واتساقا مع استنتاجات المؤتمر الدولي للشركاء في المبادرة العالمية المعنية بتقليص التهديدات لعام ٢٠٠٤، تقوم الأرجنتين بتحويل قلب المفاعل RA-6 – وهو المفاعل البحثي الوحيد الذي يستخدم وقود اليورانيوم الشديد الإثراء في الأرجنتين – إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، وتفاوضت على رد ما يكاد يعادل كل كميات اليورانيوم المثرى بنسبة ٩٠% إلى دولة المنشأ.

٦٤- وفي ميدان الطب النووي، أنشئ مركز جديد للتشخيص وللعلاج المعقد يستخدم أحدث المعدات، ومن بينها جهاز تصوير مقطعي بالانبعاث البوزيتروني. وطورت تطبيقات تجريبية لعلاج السرطان باستخدام العلاج عن طريق أسر النيوترون في نواة البورون.

٦٥- وأحرز تقدم في برامج الأرجنتين للعلم والتكنولوجيا الستة التي تتألف منها الخطة الإستراتيجية الوطنية وتشمل المشاريع والتطورات المتعلقة بمفاعلات القوى ومفاعلات البحوث، ودورة الوقود، والتصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وتطبيقات القوى النووية، وكذلك البحوث التطويرية ذات الصلة.

٦٦- ومازالت الأرجنتين منفتحة أمام إقامة وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على الصعيد المتعدد الأطراف ومن خلال المشاركة النشطة في برنامج الوكالة التعاوني التقني وفي اتفاق أركال؛ ولديها اتفاقات تعاون ثنائي محددة مع ٣١ دولة. والجهود المشتركة التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية والأمانة لتحقيق الاستخدام الأمثل لمفاعلات البحوث الموجودة تستحق الثناء.

٦٧- وتعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والوكالة لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالأمان النووي والإشعاعي وأمان نقل النفايات وأمان التصرف فيها. ولفتت المتحدثة الانتباه إلى الخطوات المتخذة لتقوية البنى الأساسية الرقابية الوطنية المتعلقة بمراقبة المصادر المشعة وبشبكات المعلومات والاتصالات الخاصة بالأمان النووي والإشعاعي، وخصوصا أنشطة المحفل الأيبيري الأمريكي للرقابيين النوويين. وقالت إن أنشطة تعاون الوكالة في مجال الأمن المادي تساعد على تعزيز تنسيق الجهود الوطنية والدولية ذات الصلة. غير أن الوكالة ينبغي أن تضع في اعتبارها عند تنفيذ تلك الأنشطة المعاملة المختلفة التي ينبغي أن تنالها المواد النووية والمواد المشعة غير النووية، وأهمية معالجة المسألة بطريقة متوازنة بغية اجتناب أي أثر سلبي على الأنشطة النووية السلمية.

٦٨- وترحب الأرجنتين بتعديلات اتفاقية الحماية المادية، التي ستعزز حماية المواد النووية على نطاق عالمي. وقد شارك بلدها مشاركة نشطة في عملية التعديل، وهو يشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى التعديلات في أقرب وقت ممكن.

٦٩- ونظام تحقق الوكالة هو آلية تكفل تقديم تأكيدات بشأن الطابع السلمي للبرامج النووية. وتود الأرجنتين أن تشجع الأمانة على السعي إلى زيادة الكفاءة في تطبيق الضمانات، وتلاحظ أن كفاءة صوغ الضمانات المتكاملة وتنفيذها تتطلب تغيرا ثقافيا كبيرا. وأكدت مجددا أهمية النظام الأرجنتيني-البرازيلي المشترك لحصر

ومراقبة المواد النووية، مشيرة إلى أن تعزيز التعاون بين الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية والوكالة سيواصَل من أجل زيادة فعالية وكفاءة تطبيق الضمانات فيما يتعلق بالاتفاق الرباعي.

٧٠- وفي الختام، قالت إن الأرجنتين ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة والدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعليم والتدريب، والوقاية من الإشعاعات، والأمان النووي. وقد واصلت الأرجنتين تطوير دورها كمركز إقليمي في ذلك الصدد، من خلال الدورة الدراسية العليا التي تنفذها منذ أكثر من عقدين.

٧١- وقال السيد سكوكنيك (شيلي) إن شيلي، بوصفها بلداً يؤيد نزع السلاح العالمي، وقّعت على جميع الصكوك المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وصدقت عليها. وهي تشاطر الدول الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي آراءها بشأن استخدام الطاقة النووية، وتوافق على أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن توفر الإطار القانوني للإجراءات التي تتخذها جميع الدول ذات التفكير السلمي. ولا ينبغي منع البلدان التي نبذت استخدام القوى النووية في الأغراض غير السلمية من الاضطلاع بالبحوث التطويرية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الذي يظل من حق جميع الدول دون استثناء.

٧٢- وشيلي هي أيضاً طرف في عدد من الصكوك الدولية في مجالات الأمان النووي الإشعاعي، وتقديم المساعدة في حالة وقوع طارئ، والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والحماية المادية للمواد النووية. وقد رحبت بالمؤتمر الأخير المعني بدراسة واعتماد تعديلات يُقترح إدخالها على اتفاقية الحماية المادية. ويبعث النص التوافقي الذي اعتُمد رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي في وقت حدثت فيه نكسات تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وقال إنه يتطلع إلى عملية التصديق، وأشار إلى أنه يجري بالفعل اتخاذ خطوات في شيلي لتعديل القانون الخاص بالأمن النووي بهدف تضمينه التعديلات التي أقرت في المؤتمر.

٧٣- ومن المهم، في مجال الضمانات، كفالة توقيع وتصديق مزيد من البلدان على البروتوكول الإضافي. وستساعد شيلي تلك الجهود بأية طريقة تستطيعها وفقا لخطة العمل ذات الصلة. وقد قدمت جميع الإعلانات ذات الصلة منذ أن بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ سريان البروتوكول الإضافي المبرم معها. وقال إنه يسره أن يفيد بأن الزيارة التفتيشية الرقابية السنوية إلى لجنة الطاقة النووية الشيلية والتي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وفقا للبروتوكول أثمرت نتائج مرضية.

٧٤- وبشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ترحب شيلي بالبيان المشترك الذي أصدره مؤخرا المشاركون في المحادثات السداسية. وتثني شيلي على جمهورية الصين الشعبية لجهودها التي لا تكل، وتشكر الأطراف الأخرى في المحادثات على المرونة التي أبدتها.

٧٥- وقد اعتمد مجلس المحافظين، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قرارا يناشد الدول الأعضاء أن تعود إلى عملية التفاوض وأن تنفذ تدابير الشفافية في مشاوراتها مع الوكالة. وتثق شيلي في أن النتائج المرغوب فيها يمكن تحقيقها عن طريق التعاون مع المجتمع الدولي.

٧٦- وتوافق شيلي على أن الضمانات المقوّاة ينبغي أن تشمل أيضا بروتوكولات الكميات الصغيرة، التي لا تشكل، بحالتها الراهنة، أداة فعالة. وينبغي منح الوكالة سلطة أكبر لأنشطتها التحققية.

٧٧- وليست أي دولة بمأمن من تهديد الإرهاب، والأنشطة النووية من أكثر الأنشطة هشاشة أمام ذلك التهديد. وللاتفاقات الدولية، علاوة على الخطوات الوطنية المتخذة، قيمة هائلة في تعزيز التعاون الدولي. ومن جانبها وقعت شيلي مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٧٨- وتولي شيلي أولوية عالية للنقل المأمون للمواد النووية، وقد أصرت على بقاء هذا الموضوع في جدول أعمال الوكالة. وينبغي أن يشتمل أي إطار لهذا النقل على تشريع واضح يتناول وقاية البيئة البحرية ووضع إرشادات واضحة لمنع التلوث؛ وتوفير معلومات ملائمة عن الطرق البحرية، تشمل تواتر استخدامها وكمية البضائع. ويسر شيلي أن تلاحظ أن خطة العمل بشأن أمان نقل المواد المشعة، التي أقرها مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٤، تناولت بعض تلك المجالات.

٧٩- وقال إن الحوار الدائر في إطار الوكالة بين ممثلي الدول الساحلية والدول الناقلة يبرهن على أنه بالغ الفائدة، وهو يثق في أنه سيتواصل.

٨٠- ويتعين إيلاء الاعتبار للموارد التي ستستخدم لتلبية الطلب على توليد الكهرباء في شيلي، والقوى النووية من الخيارات التي يُنظر فيها. وكخطوة أولى، تُنظم بدعم من الوكالة حلقة دراسية يشارك فيها خبراء دوليون، تزود السلطات بفرصة للنظر في مزايا ومثالب شتى موارد الطاقة.

٨١- ويركز برنامج التعاون التقني تركيزا قويا على القطاع الزراعي، بما في ذلك استصلاح الأراضي واستخدام مبيدات الآفات وممارسات استعمالها. وبشأن تصدير المنتجات الزراعية، قال إن الأولوية هي تلبية مطالب أسواق التصدير من حيث نوعية المنتجات وأمانها، وخصوصا فيما يتعلق باستخدام الكيميائيات. ولهذه المجالات أهمية متزايدة، بالنظر إلى اتفاقات التجارة الحرة التي وقعت عليها شيلي مع عدد من البلدان. وعلاوة على ذلك، تُستخدم أساليب جديدة لزيادة فعالية تقنية الحشرة العقيمة بغية إبقاء البلد خاليا من ذبابة الفاكهة المتوسطية. وفي مجال الصحة، لفت الانتباه إلى المشروع الخاص بالمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المنتجة بواسطة السيكلوترون والتي ستستخدم أساسا في التشخيص المبكر لسرطان الثدي.

٨٢- وانتقل إلى الحديث عن التعاون الإقليمي فقال إن شيلي تشارك مشاركة نشطة في مشاريع اتفاق أركال، ليس فقط كبلد ينقل التكنولوجيا عن طريق تعليم الطلاب الحاصلين على منح دراسية وتدريبهم بل أيضا كبلد متلقٍ للتكنولوجيا. وقد أنشئت من خلال اتفاق أركال أفرقة خبراء إقليمية في مجالات شتى ومراكز مختارة. ومن أجل تعزيز العلاقة بين اتفاق أركال والوكالة ضمن الإطار القانوني الحالي، يجري إنشاء تحالف استراتيجي مع الوكالة لكي يحدد، بمساعدتها، احتياجات وأولويات أعضاء الاتفاق فيما يتعلق بالتعاون.

٨٣- وفي الختام، لفت الانتباه، بشأن التعاون الإقليمي الأفقي، إلى المبادرة الرامية إلى تحسين استخدام مفاعلات البحوث في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٨٤- وقالت السيدة كاوبي (فنلندا) إن انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك احتمال انتشارها إلى جهات غير الدول، يمثل شاغلا خطيرا، ومن هنا تأتي أهمية الامتثال التام لأحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية ذات الصلة. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الملائمة في حالات عدم الامتثال، بغية الحفاظ على سلامة النظام وسلطانه.

٨٥- وقد أوضحت السنة الماضية مجددا أن نظام عدم الانتشار النووي يواجه عدداً من التحدّيات الصعبة. وتأسف فنلندا لعدم تمكن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من الاتفاق على أي نتيجة جوهرية في مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وبالمثل، لم يتناول مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وتلك نتيجة مخيبة للآمال. وتظلُّ معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي. وستواصل فنلندا الترويج لتحقيق عالمية المعاهدة، وتقوية نظام ضمانات الوكالة، وتقوية ضوابط التصدير، والتبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والبدء الفوري للمفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتبكير بإبرام تلك المعاهدة. وترحب فنلندا بتقرير فريق خبراء الوكالة عن النُهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، وتتطلع إلى مناقشته.

٨٦- وتؤيد فنلندا تقوية نظام ضمانات الوكالة تأييدا قويا. فالحاجة تدعو إلى تعزيز قدرات الوكالة وسلطتها القانونية من أجل ضمان عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وينبغي لجميع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية وتُدخلها حيز النفاذ أن تفعل ذلك دون تأخير. فاتفاق الضمانات الشاملة، مع البروتوكول الإضافي، هو الآن المعيار الراهن للتحقق.

٨٧- وقد بدأ تنفيذ بروتوكول فنلندا الإضافي في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع الوكالة واليوراتوم. وللعلاقة بين الوكالة واليوراتوم أهمية حيوية، لأن النُهج الجديدة لليوراتوم حيال الضمانات يتعين أن تلبي أيضا الاحتياجات التفتيشية للوكالة. ولاختبار التنفيذ العملي لتلك النُهج، عرضت فنلندا إجراء تجربة ميدانية في مرفق نووي فنلندي.

٨٨- ويساهم البرنامج الفنلندي الخاص بدعم الأنشطة الرقابية للوكالة في تدريب مفتشي الضمانات، ويُجري تمارين على تنفيذ البروتوكول الإضافي. وفضلا عن ذلك، يطور البرنامج أدوات تحقق جديدة لكي تستخدمها الوكالة.

٨٩- وترحب فنلندا بالتقدم الكبير الذي تحقق في ميدان الأمن النووي في عام ٢٠٠٥. وقد كانت فنلندا من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي تناشد جميع الدول أن تكفل التصديق المبكر على تعديلات اتفاقية الحماية المادية. وترحب فنلندا بالتدابير المتخذة لمكافحة الاتجار غير المشروع، ولاسيما قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٩٠- وترحب فنلندا بخطة الأمن النووي التي اعتمدها المجلس لتوّه. وقد قدم بلدها دعما عينيا لأنشطة الوكالة، ويسره أن يعلن عن تبرع آخر لصندوق الأمن النووي. وكتبت فنلندا إلى المدير العام، مثلها مثل دول عديدة أخرى، لتعرب له عن تأييدها الكامل لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات التكميلية المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٩١- ولوجود مستوى رفيع من الأمن النووي أهمية كبرى لبلدها، الذي هو طرف في جميع اتفاقيات الأمان الدولية وقد شارك مشاركة نشطة في الاجتماعات الاستعراضية الأخيرة. وتناشد فنلندا جميع البلدان أن تنضم إلى اتفاقيات الأمان وأن تطبق الالتزامات الناتجة منها تطبيقا كاملا.

٩٢- وتقدر فنلندا كثيرا الأعمال التي قامت بها الوكالة في وضع معايير أمان عصرية. وقد كانت العملية التحضيرية قيّمة ومفيدة لحكومات أخرى عديدة أيضا. وينبغي أن لا يغيب عن البال لدى صوغ المعايير أن الأمان والأمن والضمانات تشكل نظاما متزايد التشابك، كل عنصر فيه جوهري لاستخدام القوى النووية.

٩٣- وتعلق فنلندا أهمية كبيرة على برنامج الوكالة التعاوني التقني، وتوافق على أن تمويل تلك الأنشطة ينبغي أن يكون من مسؤولية جميع الدول الأعضاء. وقد سددت فنلندا دائما حصتها كاملة وفي أوانها، في الميزانية العادية وفي صندوق التعاون التقني على السواء. وينبغي أن تكون مشاريع التعاون التقني ضمن اختصاصات الوكالة تماما وأن تستند إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٩٤- وقد أدت الطاقة النووية دورا رئيسيا في إنتاج الكهرباء في فنلندا منذ أوائل الثمانينات، وينتج بالقوى النووية ٢٥% من مجموع الكهرباء المستهلكة. وحاليا توجد في فنلندا أربع وحدات محطات قوى نووية عاملة. وقد وافق البرلمان في عام ٢٠٠٢ على المفاعل الخامس، بعد عملية تحضيرية دقيقة ومناقشات مستفيضة. وتعزز زيادة إنتاج القوى النووية إمدادات الطاقة الطويلة الأجل وتدعم إمكانات أن تحقق فنلندا هدف تقليص انبعاثات غازات الدفيئة المحدد في بروتوكول كيوتو. وقد مَنحت الحكومة الفنلندية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ترخيص تشييد المفاعل الخامس، وأعمال التشييد جارية حاليا.

٩٥- ووفقا لخطط الشركة الوطنية للمرافق العامة، سيبدأ في عام ٢٠٠٩ تشغيل الوحدة التي تبلغ قدرتها ١٦٠٠ ميغاوات. وهذا المشروع هو أكبر استثمار صناعي في تاريخ فنلندا، وأكبر استثمار جارٍ في أوروبا في ذلك الميدان. وقد أبرمت حتى الآن عقود مع أكثر من ٦٠٠ مورِّد ومقاول من الباطن. وتصنع المكونات الرئيسية في عدة بلدان. وتشرف الهيئة الفنلندية للأمان الإشعاعي والنووي على المشروع عن كثب بصفتها وكالة رقابية مستقلة. وأهداف الأمان في المشروع أعلى من أهداف الجيل الحالي من محطات القوى النووية، وقد طور البائع حلولا تقنية جديدة عديدة.

٩٦- ويتطلب استخدام القوى النووية إيجاد حل ناجع وموثوق به للتخلص النهائي من النفايات النووية القوية الإشعاع والطويلة العمر. وقد صدق البرلمان الفنلندي في عام ٢٠٠١ على قرار الحكومة الذي شكل معلما مهما والمتعلق ببناء موقع مستودع نهائي في صخور الأساس الفنلندية. ويعني ذلك أن جميع النفايات النووية المولدة في فنلندا ستناول وتخزن ويتخلص منها تخلصا دائما في أراضي فنلندا. وبدأت في عام ٢٠٠٤ أعمال الحفر الخاصة بمرفق جوفي عميق. ويحتمل أن يشكل المرفق جزءا من المستودع الجوفي النهائي للوقود النووي المستهلك. من المفترض أن يتم الوصول إلى عمق ٥٢٠ مترا في عام ٢٠٠٩ وأن يكون المرفق صالحا للتشغيل في عام ٢٠٢٠.

٩٧- ويمثل التخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك بهدف جعل الوصول إلى المواد النووية مستحيلا على الدوام تحديا جديدا لضمانات الوكالة، ويلزم نوع جديد تماما من النُهج الرقابية بشأن مواقع التخلص الجيولوجي. وفنلندا ملتزمة التزاما تاما بمواصلة دعم الوكالة من أجل وضع تدابير رقابية ملائمة للمرفق الجاري بناؤه. والمرفق الجوفي العميق في فنلندا هو الأول من نوعه في العالم. وستليه مشاريع مماثلة في بلدان أخرى، ويلزم اشتراك الوكالة فيها. ومن هنا تأتي أهمية تخصيص موارد كافية، بشرية ومالية، من الوكالة، لتنفيذ الضمانات ولصوغ النهج الرقابي. وسيؤدي تعزيز التعاون بين الوكالة والنظم الرقابية الوطنية والتنفيذ المبكر للضمانات المتكاملة إلى زياد الكفاءة وفعالية التكاليف.

٩٨- وأشار السيد كوناتي (بوركينا فاصو) إلى أن العالم مبتلى بمجموعة واسعة من التهديدات، ولاسيما انتشار أنواع شتى من الأسلحة، قائلا إن وفده يأسف لانهيار المفاوضات في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

٩٩- ومن شأن انضمام الدول على نطاق واسع إلى نظام ضمانات الوكالة المقوى أن يرفع مستوى الثقة بين الدول والوكالة، وكذلك فيما بين الدول نفسها. وسيعزز ذلك الجو دون شك الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتقوية نظام عدم الانتشار النووي.

١٠٠- وتعلق بوركينا فاصو أهمية كبيرة على الدعائم الثلاث لأعمال الوكالة، وقد أيدت دائما جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. وهي ترحب باعتماد تعديلات اتفاقية الحماية المادية، التي تعطي الاتفاقية نطاقا أوسع، يشمل الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية المستخدمة في الأنشطة محليا. وقد عُزّز بالمثل التعاون الدولي في إطار الاتفاقية. وبدأ بلده عملية التصديق على الاتفاقية المعدلة، وهو يشجع البلدان لأخرى على التصديق عليها أو الانضمام إليها.

١٠١- وترحب بوركينا فاصو أيضا باعتماد الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي صدق بلده عليها لتوه. ويمكن أن توفر الوكالة الدعم التقني في ذلك الإطار.

١٠٢- وقد استضاف بلده في ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اجتماعاً عقدته الوكالة للترويج في أفريقيا للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وعلى الرغم من أن بلده ليست لديه محطات قوى نووية فإنه يقدم مساهمته في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد إطار قانوني ملائم في ذلك الصدد، وما زال مقتنعا بأن أهداف الاجتماع ستتحقق قريبا.

١٠٣- وقد اعتمدت بوركينا فاصو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تشريعا بشأن الأمان النووي والوقاية من الإشعاعات المؤيِّنة. وهي تتطلع الآن إلى دعم من الوكالة بهدف تيسير عمل الهيئة الرقابية الوطنية المسؤولة عن الوقاية من الإشعاعات والأمان النووي. ويرحب بلده بالجهود الكبيرة التي تبذلها الوكالة لمساعدته على تحقيق التنمية المستدامة. وتنفذ حاليا في بوركينا فاصو برامج تعاون تقني في مجالات تشمل الزراعة والصحة البشرية والحيوانية وبناء القدرات والوقاية من الإشعاعات ومكافحة ذبابة تسى تسى والملاريا.

١٠٤- وما زالت بوركينا فاصو، بسكانها الذين يناهز عددهم الاثني عشر مليونا، تفتقر إلى مرافق العلاج الإشعاعي. لذلك يشكل علاج السرطان أحد الأسباب الرئيسية لنقل المرضى إلى أوروبا. ورغم عدم وجود إحصائيات وطنية موثوقة فإن مركز مستشفى يالغادو ويدراوغو الجامعي في واغادوغو يسجل ازديادا مطردا في عدد حالات السرطان الجديدة التي يمثل العلاج الإشعاعي أفضل شكل لعلاجها. وعلى الرغم من الازدياد المطرد في تفشي السرطان، مازال توفير العلاج ضعيفا وغير متسق، لعدد من الأسباب، منها عدم كفاية المعرفة به لدى الأطباء العموميين؛ وعدم وجود الفرق المتعددة التخصصات القادرة على توفير العلاج الشامل؛ والافتقار إلى الرؤية المستقبلية بشأن هذا المرض الذي تتزايد عوامل احتمال الإصابة به تزايداً مطردا؛ وعدم وجود بنى تقنية وطنية مزودة بلوازمها تزويدا كافيا. لذلك تؤيد بوركينا فاصو برنامج العمل من أجل علاج السرطان، الذي سيساعد على تعزيز وعي الجمهور وتوفير التدريب وتقوية القدرات التقنية، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد إطار مؤاتٍ للعلاج الإشعاعي.

١٠٥- وبشأن الصحة الحيوانية، يلاحظ وفده التقدم الذي أحرزته الوكالة وفقا للقرار GC(48)/RES/13.B بشأن تقديم الدعم إلى حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية. ويعلق بلده، المبتلى ابتلاء كبيرا بداء المثقبيات، أهمية كبيرة على الإجراءات التي تتخذها الوكالة في مكافحة ذلك البلاء، ويشجعها على مواصلة الدعم الذي تقدمه. ومن جانبها اتخذت بوركينا فاصو بالفعل الخطوات اللازمة لحشد الموارد لتنفيذ برنامجها.

١٠٦- وما زال يتعين بذل جهود من حيث تعزيز القدرات الوطنية على تحليل شؤون الطاقة وتخطيطها. وإلى حدٍ ما يرجع ضعف التغطية الكهربائية في بلده إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء في محطات القوى الحرارية. ولذلك تأمل بوركينا فاصو أن تدرج الوكالة ضمن أنشطة تعاونها التقني بذل جهود لدعم البلدان في مجال اقتناء البنى الأساسية الخاصة بإنتاج الكهرباء والإمداد بها.

١٠٧- وقال السيد فرانك (إسرائيل) إن اقتناء التكنولوجيا النووية المتقدمة يسلم به بقدر متزايد باعتباره يجلب معه حملا ثقيلا بوجه خاص من المساءلة عن الامتثال للمعايير الجديدة الموضوعة دوليا، التي تحفز إجراءات جميع الدول المسؤولة. ومن جانبها كثفت إسرائيل جهودها في السنوات الأخيرة لجعل سياسة عدم الانتشار النووي المتشددة تقليديا التي تتبعها، وكذلك معايير الأمان والأمن التي تتقيد بها، متوافقة مع الترتيبات والمعاهدات والمعايير العالمية الآخذة في التطور. وظلت إسرائيل تسعى أيضا إلى تلبية التوقعات الوطنية والدولية المتزايدة المعلقة عليها، مثلها مثل أي بلد ديمقراطي، بأن تفي بالمعايير الثقيلة العبء والمتزايدة على الدوام المتعلقة بالممارسات الجيدة في المجال النووي.

١٠٨- وقد تجسدت جهود إسرائيل في عدد من المجالات. فقد امتثلت لمعايير وسياسات مجموعة الموردين النوويين، بسن تشريع جديد لمراقبة التصدير وباعتماد قائمتي الرقابة اللتين وضعتهما تلك المجموعة. وهي تؤيد عدم انتشار قدرات دورة الوقود النووي، وترحب في ذلك الصدد بتوصيات فريق الخبراء المعني باستكشاف النُهج المتعددة الأطراف في ذلك الميدان. وترحب إسرائيل بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع الانتشار، خصوصا إلى الإرهابيين، وستقدم تقريرا عن الخطوات التي اتخذتها في ذلك المجال. وأقرت إسرائيل أيضا مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمنها؛ ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث؛ والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي؛ واتفاقية الحماية المادية المعدّلة؛ وستقدم في عام ٢٠٠٦ مساهمة متواضعة إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وشرعت إسرائيل أيضا في جهود لتحسين أمن معابرها الحدودية الدولية ضد تهريب المواد النووية والمشعة، وقد تيسر ذلك الجهد كثيرا عن طريق التعاون مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة. وأقر بلده أيضا المبادرة العالمية لتقليص التهديدات، ويستكشف سبلا للمشاركة في مشاريع محددة في إطار تلك المبادرة، بما في ذلك بحث إعادة الوقود المستهلك من مفاعل سوريك للبحوث إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيرا فإن إسرائيل تدعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعمل بنشاط في إطارها، وهي تناشد الدول الأخرى أن لا تجري تفجيرات نووية تجريبية، وفقا للالتزامات الرئيسية التي تنص عليها المعاهدة، إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

١٠٩- وتؤيد إسرائيل منذ وقت طويل تعزيز الوكالة لكي يتسنى لها أن تركز على تحديات منع الانتشار، وترحب إسرائيل بقيام مجلس المحافظين بإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق، التي يمكن أن تقدم مثالا جيدا للنشاط البنّاء. ومن الأسف أنه لا يمكن أن يقال الشيء نفسه بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي. فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة الكثير من التطورات المثيرة للانزعاج المتعلقة بالانتشار النووي، لكن بلده لم يكن ضالعاً في أيٍّ منها، رغم أنها جميعا تتحدى أمن إسرائيل. ولا يوجد أساس يستند إليه بند جدول الأعمال المذكور، الذي تدفع مقدميه اعتبارات خارجية تتضح ايضا في جهودهم الرامية إلى تحدي وثائق اعتماد إسرائيل. ودوافع هذين العملين كليهما سياسية وشريرة، وليست لها سوى علاقة قليلة بغايات الوكالة أو ولايتها. ولا مناص من أن يلقيا شكوكا خطيرة على مدى إخلاص مقدمي القرار واستعدادهم لإحراز أي تقدم حقيقي صوب تحقيق الأمن من خلال التعاون في الشرق الأوسط. ولذلك تناشد إسرائيل جميع الدول الأعضاء أن ترفض مثل هذه المقترحات رفضا قاطعا. وإذا

اتخذ أي إجراء في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، فلن يكون بمقدور إسرائيل أن تؤيد بند جدول الأعمال المتعلق بتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط.

١١٠- وتؤيد إسرائيل مبدأ جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، ولكنها عارضت الأساليب التي اتبعت في قرار السنة الماضية بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، وكذلك تصوير ذلك القرار بأنه غاية في حد ذاته وليس نتيجة مستصوبة لتحول سياسي إقليمي جذري في العلاقات. بيد أن إسرائيل كانت على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن ذلك القرار، مع التسليم في الوقت نفسه بأنه لا بديل للمصالحة، التي تفضي إلى عقد مفاوضات مباشرة واتفاقات يتم التوصل إليها بحريّة بين جميع دول المنطقة.

١١١- وعلاوة على ذلك اقترحت إسرائيل على المدير العام، كبادرة حسن نية، خلال زيارته لإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٤، عقد ملتقى للتعلّم من خبرة المناطق الأخرى في إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد وافقت أطراف رئيسية في الشرق الأوسط على إطار لذلك الملتقى. ومن المؤسف أن دولة أخرى في المنطقة رفضت جدول الأعمال.

١١٢- وتستحق الوكالة الكثير من الثناء على أنشطتها المتميزة في مجال حاسم آخر من مجالات اختصاصها - وهو ترويج الاستخدام المأمون والسلمي للطاقة النووية لمنفعة البشرية – وتشعر إسرائيل بالامتنان للمساعدة التي تلقتها في ذلك الصدد. وقد أرسى المشروع الأقاليمي الخاص بمكافحة الآفات الحشرية باستخدام تقنية الحشرة العقيمة أساسا طيبا للتعاون المثمر والمستمر في تلك المنطقة يمكن أن يُتخذ نموذجا للمزيد من المشاريع في مجالي الصحة والعلاج الإشعاعي. واستهلت إسرائيل مؤخرا جهدا يرمي إلى تعزيز المساعدة التي تقدمها الوكالة في التدريب في مستشفى أوغسطا فكتوريا في القدس، الذي يعالج أساسا المرضى الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية.

١١٣- وتعمل إسرائيل على ترويج التطبيقات السلمية للطاقة النووية في ميادين الصحة والزراعة والصناعة، وقد استضافت مؤخرا بعثة من الوكالة لمناقشة إطارها البرنامجي القطري. كما زادت مساهمتها في صندوق التعاون التقني زيادة متواضعة، وتأمل أن تتمكن من الحفاظ على ذلك الاتجاه في المستقبل.

١١٤- وقالت السيدة زياكوفا (سلوفاكيا) إن بلدها يواصل تأييده لجهود الوكالة الرامية إلى تطوير الضمانات المتكاملة، وقد أودعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ صك تصديقها على اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المعقودين معها. وتحث سلوفاكيا العدد الكبير من الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية على إبرامها وإدخالها حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. وترحب سلوفاكيا بالنجاح الذي تكلل به المؤتمر الدبلوماسي المعني بتعديل اتفاقية الحماية المادية، وقد شرعت في العمليات الداخلية اللازمة للتصديق على التعديلات.

١١٥- ويُستمد أكثر من نصف إنتاج الكهرباء في سلوفاكيا من الطاقة النووية، التي ستظل مصدرا هاما للطاقة في البلد في الأجل المتوسط. ويشكل أمن إمدادات الوقود النووي شرطا مسبقا لتلبية طلب سلوفاكيا المتزايد على الكهرباء ومواصلة نموها الاقتصادي، وفي ذلك الصدد تشجع سلوفاكيا المدير العام على تيسر إجراء مناقشة حول تقرير فريق الخبراء المعني بالنُهـُجْ المتعدّدة الأطراف لدورة الوقود النووي، بغية التوصل إلى حلول مقبولة تكون مفيدة للجميع. وفي السنوات الأخيرة تبادل الرقباء والمشغّلون، في عدد من المحافل، الخبرات والمعلومات التقنية حول المسائل المتصلة بالأمان النووي. وينبغي أن تؤدي الوكالة، بصفتها الهيئة المختصة بوضع معايير الأمان، دورا حاسم الأهمية في دعم تلك الأنشطة وفي إتاحة خدماتها في ذلك الصدد للدول

الأعضاء. وتعزيز الأمان النووي العالمي من مسؤولية المجتمع النووي بأسره. وترى السلطة الرقابية النووية الوطنية السلوفاكية أن تشغيل جميع المنشآت النووية في البلد مأمون ويُعوّل عليه وفي حدود الإطار القانوني الوطني – وهذا رأي تؤكده نتائج الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. وقد استبان استعراض تقرير سلوفاكيا الوطني عددا من الممارسات الجيدة.

١١٦- والتعاون التقني مع الوكالة هام لسلوفاكيا، التي شاركت في العشرات من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية. وكان من مجالات النشاط الهامة إنشاء مرفق لأبحاث ذبابة تسي تسي وتربية الكميات الضخمة منها في أكاديمية العلوم السلوفاكية، وسلوفاكيا على استعداد لتقديم خبرتها في ذلك المجال إلى الوكالة وإلى الدول الأعضاء المهتمة. وهي على استعداد لمواصلة توفير خبرائها ومرافق التدريب القائمة فيها، وستواصل اتباع سياستها العامة المتمثلة في قبول حاملي المنح الدراسية والزوار العلميين الذين ترعاهم الوكالة.

١١٧- ويشكل التعاون التقني مع الوكالة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، والتشغيل الطويل الأجل المأمون لمحطات القوى النووية، وإخراج المرافق النووية من الخدمة، والطب النووي، مجالات هامة لنقل المعلومات وتبادلها في المستقبل. وخدمات خبراء الوكالة عنصر جوهري في التعاون الدولي وتساعد عملية اتخاذ القرارات الرقابية الوطنية. وقد وفت سلوفاكيا بالتزاماتها تجاه صندوق التعاون التقني، واتخذت تدابير لفعل ذلك في عام ٢٠٠٧.

١١٨- وقال السيد توت (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتخذ طابعا عالميا متزايد الشمول في وضعيتها، حيث وقعت عليها ١٧٦ دولة وصدقت عليها ١٢٥ دولة. ومن بين الجهات المصدقة على المعاهدة ٣٣ دولة من ٤٤ دولة يلزم تصديقها عليها لتدخل حيز النفاذ.

١١٩- وتنص المعاهدة على إقامة نظام عالمي فريد للتحقق، مؤلف من نظام رصد دولي، وعملية تشاور وإيضاح، وعمليات تفتيش موقعي، وتدابير لبناء الثقة. ويقوم مركز البيانات الدولي في فيينا بمعالجة وتحليل البيانات الواردة من محطات رصد في جميع أنحاء العالم، وتتاح للدول الأعضاء كل بيانات مركز البيانات الدولي ومنتجاته. وتلك المعلومات مفيدة أيضا في أغراض مدنية وعلمية مثل الإبلاغ السريع بحجم الزلازل ومكانها، والدراسات العلمية للأرض، والكشف المبكر عن الانفجارات البركانية. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥ كان قد أنشئ ٨٩ حسابا مأمونا للموقعين، وبلغ عدد المستخدمين المصرح لهم بالوصول إلى البيانات وتلقي الدعم التقني ٧١٢ مستخدما.

١٢٠- وقد أحرزت اللجنة التحضيرية وأمانتها الفنية المؤقتة تقدما كبيرا في الإعداد لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنفيذا فعالا. فقد استمر بناء محطات الرصد وغيرها من عناصر نظام التحقق، ونال تنسيق التشغيل والصيانة مزيدا من التطوير. وأنشئ مركز عمليات للإشراف على عملية اقتناء البيانات بكاملها. واكتملت المنشآت الخاصة بـ ٢١٠ محطات رصد، ويشارك بالفعل أكثر من نصفها في مركز البيانات الدولي. وتقوم الأمانة الفنية المؤقتة بتكوين مجموعة كاملة ودقيقة من معلومات الحد الأدنى لكل محطة رصد، وتخزن هذه المعلومات في قاعدة بيانات الأمانة وتتاح باستخدام نظام اتصالات الخبراء.

١٢١- وتمت في الفترة نيسان/أبريل – حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مرحلة اختبار الأداء ضمن اختبار الأداء الأول لنظام التحقق المكتمل، وشملت زهاء نصف نظام الرصد بأكمله. وقد وفر الاختبار إطارا ومعلومات لإجراء المزيد من التقييم التفصيلي والعام لنظام التحقق.

١٢٢- ويجري، كأولوية عالية على مستوى الأمانة الفنية المؤقتة، وضع برنامج بديل خاص بالتوعية بالتفتيش الموقعي. وسيساعد التمرين الميداني المتكامل المتصل بذلك البرنامج على تحسين الوعي التشغيلي وقدرات التفتيش في المستقبل بعد بدء سريان المعاهدة.

١٢٣- وتقديم الدورات التدريبية نشاط هام. وقد حضر دورات تدريبية ما مجموعه ٥٥ من مشغلي المحطات من ٣٢ بلدا موقعا، معظمها بلدان نامية. وتعزز اللجنة التحضيرية أيضا التعاون بين الدول الموقعة من أجل تيسير المبادلات المتصلة بالتكنولوجيات المستخدمة فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والقدرات الوطنية اللازمة لتنفيذها.

١٢٤- ويعمل في الأمانة الفنية المؤقتة حاليا زهاء ٢٧٠ موظفا من ٧٠ بلدا، يندرج نحو ١٧٥ منهم في الفئة الفنية. وهي ملتزمة بسياسة تكافؤ فرص التوظيف. وتشكل النساء نسبة تزيد على ٢٦% من الموظفين الفنيين، ويُبذل مزيد من الجهود لتشجيع توظيف النساء ومواطني البلدان النامية. وتواصل الأمانة التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقرا لها في مجال توفير الخدمات المشتركة وإدارتها.

١٢٥- وقد أصدر المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي حضرته نحو ١٢٠ دولة وعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إعلانا ختاميا يسلم بأن وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى يشكل تدبيرا فعالا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وأشار البيان ايضا إلى التقدم الكبير المحرز في التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وشدد على أهمية بناء نظام عالمي فعال للتحقق، من أجل كفالة الامتثال للمعاهدة، الأمر الذي يمكن أن يجلب أيضا منافع للعلم وللمجتمع المدني، تشمل نظم الإنذار المبكر بحالات التسونامي وبالكوارث الطبيعية الأخرى.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.